بيان مؤسسي في 25 نوفمبر 2022

اليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة

نجتمع اليوم، 25 نوفمبر، للاحتفال باليوم العالمي لمحاربة العنف ضد المرأة. يتخذ العنف ضد المرأة أشكالاً عديدة وله تأثير على حياتهن ويعتمد هذا التأثير إلى حد كبير على ضمان الوصول إلى الحقوق الأساسية من أجل تعافيهن.

من بين جميع أشكال العنف ضد المرأة، يعتبر العنف الجنسي هو الأكثر انتشارًا والأكثر خفاءًا والأكثر تطبيعًا. كل هذا يجعل العنف الجنسي مكونًا أساسيًا لسيادة الرجل. لا علاقة له بالجنس، بل بالسلطة. سلطة الإذلال والسيطرة وفرض الانضباط وتوليد الخوف وتقييد حرية الفتيات والمراهقات والنساء. سلطة خلق الثقافة الاجتماعية بأن الرجال يجب أن يأخذوا زمام المبادرة في الجنس وألا يتوقفوا حتى يتلقوا الرفض المباشر. بما في ذلك سلطة تجاهل ذلك الرفض أو تجاوز الحدود بإصرار.

أيضًا سلطة إحداث شعور بالخجل لتعرضها لاعتداء جنسي، وسلطة إلقاء اللوم على الضحايا / الناجيات (كيف كانت ترتدي، وما الذي استهلكته، وأين كانت، هل كانت بمفردها ...) بدلاً من اعتبار المعتدي الشخص الوحيد المسؤول. أو سلطة التشكيك في نية المشتكيات. وبشكل أساسي، سلطة خلق تصور وهمي بأنه يتم ارتكاب الهجمات من قبل شخص مجهول مريض نفسيًا وفاسد في مكان عام، على الرغم من حقيقة أن معظم الهجمات، وخاصة الأكثر خطورة منها، تحدث في أماكن تعتبر خاصة ومن معتدين عاديين. يرتكبه الأصدقاء أو الأزواج أو زملاء الدراسة أو زملاء العمل أو الجيران أو الأقارب أو الأشخاص المقربين.

لقد ثارت الحركات النسوية في جميع أنحاء العالم ضد هذه السلطة الأبوية، وأشارت إلى أسباب وعواقب العنف الجنسي وحددت تعبيراته المختلفة في جميع المجالات التي يحدث فيها (الأسرة، الزوجين، المجتمع، العمل، التعليم، الفضاء الرقمي، الحياة السياسية). كما استنكرت الحركات النسوية ثقافة الاغتصاب التي تطبع وتقبل العنف الجنسي ضد المرأة، مما خلق موجة من المساندة للتعريف بصوت النساء اللواتي يشتكين واللواتي يرافقن المشتكيات.

في الوقت نفسه، عززت الحركات النسوية تغييرين كبيرين. أولًا، وضعن موافقتهن في المقام الأول. تشمل الحرية الجنسية ممارسة الجنس بقدر ما تريد المرأة ومع من تريد، وكذلك رفضها له. هذا يتحدى المجتمع بأسره وخاصة الرجال، حتى يتم التخلص من الصور النمطية وأدوار الجنسين التي يسود فيها الرجل، حتى يتم التعرف على تلك المواقف والسلوكيات التي تشكل العنف الجنسي أو تقلل من شأنه أو تضفي الشرعية عليه، في بيئتهم وسط الأصدقاء والعائلة والزملاء والعمل والترفيه.

وثانيًا، طالبت الحركات النسوية من السلطات العامة القضاء على جميع أشكال العنف المؤسسي. مسؤولية تشمل سياسات الوقاية والتعويض، والتي يجب أن تكون مصحوبة بموارد مالية كافية وتتطلب أقصى قدر من التعاون بين المؤسسات وبين القطاعات.

هذا هو الالتزام الذي تعززه جميع المؤسسات السياسية في البلاد. الالتزام بضمان جميع الحقوق التي ينتهكها العنف الجنسي: من الحق في الأمن، إلى الحق في السلامة الجسدية والنفسية، مرورًا بالحق في الصحة، والحق في التعليم والحق في المشاركة الاجتماعية والسياسية. باختصار، إن الالتزام بحرية المرأة سوف يجعلنا أيضًا مجتمعًا أكثر حرية.

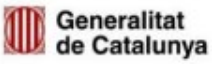
Generalitat
de Catalunya

Ajuntament de
Barcelona

Diputació
Barcelona

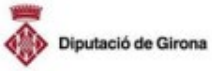
Diputació de Girona

Diputació de Lleida

Diputació Tarragona

Federació de
Municipis de
Catalunya

ASSOCIACIÓ DE
MICROPOBLES
DE CATALUNYA